الفصل الرابع
القطاع الصناعي

نظرة عامة

يعكس الأداء الاقتصادي العربي في العام 2016 مدى عمق تأثره بعوامل انخفاض أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والاضطرابات والحروب والأعمال الإرهابية التي تأثرت بها المنطقة العربية، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في الكثير من الدول العربية، واختلت موازين المدفوعات والموازنات العامة وقيم العملات الوطنية ومؤشرات التضخم والفقر في العديد منها. واضطرت الكثير من الدول العربية إلى اعتماد برامج تصحيح اقتصادي مختلفة ومكلفة على المدى القصير.

بلغ الناتج الصناعي الإجمالي للدول العربية في عام 2016 حوالي 701 مليار دولار، وبنسبة 29.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي مقارنةً بنسبة بلغت 32.9 في المائة، في العام 2015. وقد سجلت مساهمة الصناعات الاستخراجية في عام 2016 تراجع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بلغت حوالي 18.8 في المائة مقابل 21.9 في المائة خلال عام 2015. وبنفس الاتجاه أظهرت مؤشرات أداء الصناعات التحويلية نتائج سلبية، حيث تراجعت القيمة المضافة من 268.1 مليار دولار في عام 2015 إلى 259.5 مليار دولار في العام 2016، أي بنسبة 3.2 في المائة، وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية خلال عام 2016 نحو 11.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لنحو 17.8 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية، كما ساهم في دعم معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في أغلب الدول العربية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي لعام 2016 حوالي 1917 دولار. وتجاوزت الصادرات من منتجات الصناعات الاستخراجية والتحويلية 90 في المائة من إجمالي الصادرات العربية.

ويتناول الفصل صناعات مواد البناء وحركة التشييد والبناء والصناعات البتروكيماوية والأسمدة، وصناعات السيارات والسياحة، والاستثمارات الصناعية العربية البينية، وتنافسية الصناعات العربية في الأسواق الخارجية.

الناتج الصناعي العربي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في الدول العربية في عام 2016 حوالي 701 مليار دولار مقابل حوالي 802.5 مليار دولار في عام 2015، وبمعدل تراجع بلغ حوالي 12.6 في المائة، ويعود سبب ذلك التراجع إلى استمرار اتجاه وتأثير انخفاض مستويات أسعار النفط في العام 2016 عن العام السابق حيث بلغ متوسط سعر البرميل في عام 2016 حوالي 40.7 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر قدرة 49.5 دولار للبرميل في عام 2015.

وعلى الرغم من تراجع الناتج الصناعي العربي عن المستويات العالية التي بلغها في الأعوام 2014 و2015، فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لايزال كبيراً حيث شكل في العام 2016 ما نسبته 29.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى مستوى الدول تفاوتت هذه المساهمة بين حوالي 46.3 في المائة في الكويت و2.3 في المائة في جيبوتي.

وتوزعت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسب بلغت حوالي 18.8 في المائة للصناعة الاستخراجية و11.1 في المائة للصناعات التحويلية، الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2011 – 2016)

(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2011	956.7	34.3	40.1	224.6	11.6	9.4	1181.3	29.3	49.5
2012	1082	13.1	40.8	248.5	10.7	9.4	1331.0	12.7	50.2
2013	1024	-5.4	37.7	253.5	2.0	9.3	1277.9	-4.0	47.1
2014	943	-8.0	34.4	266.4	5.1	9.7	1209.0	-5.4	44.1
2015	534	-43.3	21.9	268.1	0.6	11.0	802.5	-33.6	32.9
2016	441	-17.4	18.8	259.5	-3.2	11.1	701	-12.6	29.9

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية
(2016 – 2010)

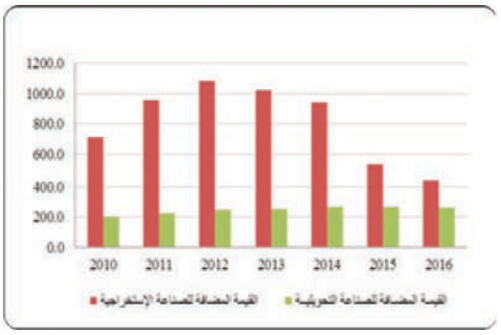

المصدر: الملحق (1/4) و(2/4).

بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي العربي في عام 2016 حوالي 1917 دولاراً للفرد مقارنةً بحوالي 2250 دولاراً للفرد في عام 2015، ولكنه على مستوى الدول جاء متفاوتاً تفاوتاً كبيراً حيث تراوح بين 22968 دولاراً في قطر مقابل 43 دولاراً في جيبوتي، الملحق (4/4).

القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تواصلت عام 2016 نفس عوامل التأثير السلبية التي شهدها العام السابق، حيث استمرت التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية مما أثر بقوة على القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، حيث بلغت حوالي 441 مليار دولار مقارنةً بحوالي 534 مليار دولار في العام 2015 وبانخفاض بلغ حوالي 17.4 في المائة. وكمحصلة لهذه التطورات فقد تراجعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من 21.9 في المائة خلال عام 2015 إلى 18.8 في المائة خلال عام 2016، ورغم ذلك حافظت الصناعات الاستخراجية على موقع متقدم قطاعياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي بوجه عام وفي الدول العربية النفطية بوجه خاص، حيث تراوحت تلك النسبة بين 38.9 في المائة في الكويت و0.1 في المائة في جيبوتي، الملحق (3/4).

القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في عام 2016 حوالي 259.5 مليار دولار مقارنةً بحوالي 268.1 مليار دولار في العام 2015، وبتراجع بلغ حوالي 3.2 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد تفاوتت معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية، حيث بلغت أعلاها في السودان بنسبة 21.0 في المائة وأدناها في الجزائر بنسبة 0.7 في المائة، وبلغت مساهمة الصناعة التحويلية في العام 2016 حوالي 11.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، الشكل (2) والملحق (2/4).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2016)

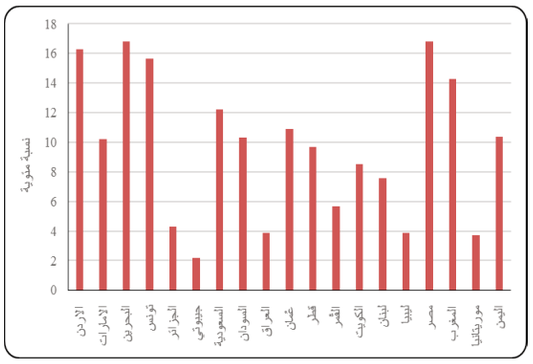

المصدر: الملحق (3/4).

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

المجتمع العربي مجتمع فتي فثلثي سكانه دون سن 30 سنة، وتشكل قوة العمل العربية طاقة إنتاجية هائلة تقارب نصف السكان، والمستغل منها حوالي ثلث إجمالي السكان الذي يقارب 400 مليون مواطن، وأكثر من 11.4 في المائة من قوة العمل مسجلون في سجلات العاطلين عن العمل فضلاً عن إن الكثير منهم غير مسجلين. ويساهم قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي وبمستوياته المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في توفير ملايين فرص العمل المباشرة. حيث بلغ عدد العاملين في القطاع عام 2015، حوالي 23 مليون عامل أي نحو 17.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية في العام المذكور، وساهم القطاع الصناعي في توفير حصة كبيرة من فرص العمل غير المباشرة، وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تفاوتت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توفير فرص العمل، فقد تراوحت بين 7.0 في المائة في عُمان و37.4 في المائة في سوريا.

بلغ متوسط مساهمة العامل الصناعي العربي في القيمة المضافة في القطاع الصناعي خلال عام 2016 حوالي 26638 دولار مقابل حوالي 26107 دولار في العام 2015. وتفاوتت مستويات إنتاجية العامل الصناعي بين القطاع الاستخراجي والقطاع التحويلي، حيث ترتفع في القطاع الاستخراجي بسبب طبيعة العملية الانتاجية، وارتفاع كثافة رأس المال، وأسعار المنتجات المستخرجة وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، بالمقابل تنخفض تلك الانتاجية في الصناعات التحويلية، نظراً لتدني كفاءة التقنيات المستخدمة ومستوى تأهيل وتدريب القوى العاملة ونوع المنتجات الصناعية وأسعارها ولكثافة القوى العاملة فيها.

كما بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي في عام 2016 حوالي 1917 دولاراً، مقابل حوالي 2250 دولار عام 2015. وعلى مستوى الدول العربية فرادى تباين متوسط نصيب العامل الصناعي العربي من القيمة المضافة الصناعية في عام 2016، إذ تراوح بين 206,818 دولاراً في الكويت، و990 دولار في جيبوتي. وتوزعت الدول العربية بين دول يتجاوز فيها متوسط نصيب العامل العربي من القيمة المضافة الصناعية، المتوسط العربي الكلي البالغ 26638 دولاراً وهي كل من الكويت، الإمارات، السعودية، عُمان، قطر، البحرين، والعراق، وأخرى دون المتوسط العربي وتشمل بقية الدول العربية.

سجل متوسط مؤشر الكفاءة الاقتصادية للإنتاج الصناعي في الدول العربية في العام 2016 حوالي 1.7 في المائة، وتفاوت على مستوى الدول العربية حيث تراوح بين 5.2 في المائة في عُمان و0.2 في المائة في جيبوتي. وتوزعت الدول العربية من حيث كفاءة الإنتاج الصناعي بين دول أعلى من المتوسط العربي الكلي وهي عُمان، السعودية، الإمارات، الكويت، العراق وليبيا، والدول الأخرى دون المتوسط العربي. وتقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل، الملحق (4/4).

إن رفع مستوى الإنتاجية الصناعية والكفاءة الاقتصادية ونصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية يرتبط بتطوير سلسلة من العوامل الداخلية في تكوين تلك المؤشرات، من أهمها تسريع التطور التقني في الإنتاج الصناعي،

وتكثيف برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة الصناعية واعتماد نظم وبرامج حديثة في العمل والبحث العلمي والابتكار وتوطين التكنولوجيا، والتوظيف الفعال للمزايا التنافسية والتسويق، وتعزيز التكامل العربي في إنتاج وتسويق المنتجات الصناعية.

الإنتاج الصناعي

الصناعة تعتبر قاطرة الاقتصاد العالمي المعاصر، والإنتاج الصناعي هو المكون الأكثر تأثيراً في الاقتصاد والثقافة والحياة الاجتماعية، بفضل التقدم الهائل في العلوم والابتكار وتطبيقاتها التكنولوجية، واستخداماتها في ميادين المعلوماتية، وتخليق المواد، والهندسة الوراثية. وتتركز الصناعة في الدول العربية في الصناعات الاستخراجية وبوجه خاص في استخراج النفط والغاز الطبيعي والفوسفات، وبحدود متدنية في الصناعات التحويلية، التي تشكل نسبة متواضعة من الصناعة التحويلية العالمية.

الصناعات الاستخراجية

تعرف المنطقة العربية بوفرة احتياطاتها من مصادر الطاقة، حيث قدرت إجمالي احتياطيات الدول العربية من النفط بنهاية العام 2016 بحوالي 710.7 مليار برميل، تعادل حوالي 55.6 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط البالغ حوالي 1278.2 مليار برميل، ويتركز أكثر من 92 في المائة من الاحتياطي النفطي العربي في كل من السعودية، العراق، الكويت، الإمارات وليبيا، الملحق (5/4).

وبلغت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنهاية عام 2016، حوالي 54.4 تريليون متر مكعب، أي بنسبة 27.7 في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، وتوزعت بين الدول العربية بنسب مختلفة تراوحت بين 24.3 تريليون متر مكعب في قطر، تليها السعودية، ثم الإمارات، فالجزائر والعراق، الملحق (5/4).

تنتج معظم الدول العربية النفط أو الغاز الطبيعي أو الاثنين معاً، ولكن عند مستويات انتاجية مختلفة تتراوح بين حوالي 10 مليون برميل من النفط في اليوم في السعودية، مقابل 8 آلاف برميل في اليوم في سورية في عام 2016، بينما يتراوح الغاز الطبيعي المسوق في عام 2015 بين حوالي 178.5 مليار متر مكعب في اليوم في قطر، وحوالي 2.5 مليار متر مكعب في اليوم في تونس. ويعد إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية مكون أساسي في اقتصادات العديد منها لاسيما في مكونات تجارتها الخارجية ومواردها من النقد الأجنبي، وموازناتها العامة وناتجها المحلي الإجمالي وفي مستويات التشغيل والرفاهية. وبالنظر لكون سلعتي النفط والغاز الطبيعي المنتجة في العديد من الدول العربية موجهة للتصدير للأسواق الخارجية فإن متغيرات العرض والطلب على السلعتين في الأسواق الخارجية يؤثر تأثيراً قوياً على أداء اقتصادات تلك الدول بالإيجاب أو بالسلب. وقد شهد سوق النفط والغاز الطبيعي في عام 2016 استقراراً سعرياً نسبياً، إلا أنه يظل بعيداً عن أعلى مستوياته التي بلغها قبل ثلاثة أعوام بأكثر من الضعف. ولاتزال اقتصادات الدول العربية النفطية متأثرة بهذا الانخفاض ولم تتوازن بعد مؤشراتها الاقتصادية الكلية.

ارتفع إنتاج النفط في بعض الدول العربية في العام 2016 ارتفاعاً محدوداً عن مستوياته في العام 2015، وبنسبة بلغت 6.8 في المائة على المستوى العربي، وتركزت الزيادات في كل من العراق، الكويت، الإمارات، عُمان والسعودية، وفي المقابل تراجع إنتاج النفط في بقية الدول العربية المنتجة للبترول حيث انخفض في اليمن بنسبة 38.6 في المائة والبحرين وبنسبة 0.6 في المائة، الملحق (5/4).

أظهرت مؤشرات إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق للعام 2015 بلوغه حوالي 575 مليار متر مكعب في السنة، وبزيادة حوالي 1.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2014. وتوزع هذا الارتفاع بين كل من قطر، السعودية، الإمارات، البحرين، سوريا، الكويت، وعُمان. بالمقابل شهد إنتاج كل من اليمن، مصر، تونس، الجزائر، ليبيا، والعراق انخفاضاً تراوح بين حوالي 71.0 في المائة في اليمن و0.3 في المائة في الجزائر.

تُشير مستويات التعدين في الدول العربية في عام 2016 إلى تفاوت معدلات التغير، إذ يبلغ احتياطيات خام الحديد حوالي 12.4 مليار طن

وبقدرات إنتاجية بلغت 23.3 مليون طن في السنة دون تغيير بالمقارنة مع عام 2015، وتتصدر موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد حيث شكل انتاجها حوالي 59.3 في المائة من الانتاج العربي، يليها الجزائر بنسبة 19.5 في المائة، ثم مصر بنسبة 12.2 في المائة، وليبيا بنسبة 5.6 في المائة، وتوزعت النسبة المتبقية بين تونس، عُمان، سورية، العراق والمغرب، الملحق (5/4).

بلغ إنتاج صخر الفوسفات في عام 2016 حوالي 74.1 مليون طن تركزت في المغرب بنسبة 43.2 في المائة، تليها تونس بحوالي 10.8 في المائة، فالأردن ومصر بحوالي 9.4 في المائة لكل منهما، ثم السعودية بنسبة 6.7 في المائة وتوزعت النسبة المتبقية بين سورية، العراق، والجزائر.

تظهر الاحصاءات استمرار احتياطيات المعادن المكتشفة في الدول العربية من خامات الزنك، والرصاص، والنحاس والفحم الحجري عند مستوياتها السابقة منذ سنوات، وتركز الإنتاج من هذه الخامات في عدد محدود من الدول، إذ ينتج المغرب أكثر من نصف إنتاج خام الزنك البالغ 146.2 ألف طن، يليه تونس والجزائر والسعودية. كما بلغ انتاج المغرب من الرصاص في عام 2016 أكثر من 40 في المائة من الإنتاج العربي البالغ حوالي 114 ألف طن، وتوزعت بقية النسب على التوالي بين عُمان، السعودية، تونس، والجزائر. وبلغ إنتاج الدول العربية من النحاس حوالي 79.5 ألف طن نصفها أنتج في عمان وحوالي 47.8 في المائة في المغرب. وبلغ إنتاج خام الفحم الحجري في الدول العربية في العام 2016 حوالي 1.3 مليون طن نصفه تم انتاجه بالمغرب وقرابة النصف في مصر، الملحق (5/4).

وعلى الرغم من أهمية التعدين للتنمية الاقتصادية في الدول العربية إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال لاتزال متواضعة. وهناك مجالات رحبة في الدول العربية لزيادة فرص الاستثمار العربي لتنمية قطاع التعدين في الدول العربية. وتتبنى كل من السعودية، موريتانيا، المغرب، عمان، الجزائر برامج استكشافية وانتاجية نشطة في مجال التعدين.

الصناعات التحويلية

تعتبر الصناعات التحويلية قطاعاً واسعاً ومتنوعاً ويدخل في نطاقه منظومة عريضة من الصناعات المختلفة التي لا يجمعها إلا مرورها عبر عملية انتقال صناعية من مدخلات أولية إلى منتج صناعي جديد مختلف التكوين والاستخدامات. وهي تشكل جزء أساسي من النشاط المجتمعي والحياة الإنسانية، وفي الكثير من المجتمعات هي مقياس تقدمها. وفي البلدان العربية لاتزال هذه الصناعات لم تصل إلى المستوى المأمول ولا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية، كما أنها لا تشكل مكوناً وازناً في الصناعة التحويلية العالمية، رغم الفرص اللامحدودة التي توفرها تلك الصناعات في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وفرص العمل، والتقدم التكنولوجي والمعرفي والرفاه الاجتماعي. ومن الصناعات التحويلية العربية التي يتناولها التقرير صناعات مواد البناء كالإسمنت والحديد، والصناعات الهيدروكربونية كتكرير النفط والبتروكيميائية، والأسمدة، وصناعات أخرى كصناعة السيارات، وصناعة السياحة.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

شهد قطاع البناء والتشييد في الدول العربية تقدماً ملحوظاً في العقود الأخيرة من القرن المنصرم ومطلع هذا القرن، مدفوعاً بالنمو السكاني العالي وعوائد منتجات النفط والغاز الطبيعي، حيث ازدهرت في الكثير من الدول العربية، وشملت هذه النهضة بناء وتشييد المساكن والجسور والطرق ومنشآت الخدمات التعليمية والصحية والرياضية والفندقية والموانئ والمطارات وخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها. وساهمت هذه النهضة بدورها في زيادة الاستثمار والإنتاج من مواد البناء كالإسمنت والحديد والأحجار والرخام ومنتجات الألمنيوم والأخشاب والمنتجات الصحية وسواها. وبفضل نمو حركة البناء والإنشاء وصناعات مواد البناء توفرت ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتوسعت مجالات التنمية والدخل، بحيث بلغت مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2016 حوالي 174.9 مليار دولار مقابل

170.8 مليار دولار في العام 2015، وبمعدل نمو بلغ حوالي 2.4 في المائة. وسجلت أعلى معدلات نهضة البناء والتشييد في السعودية بناتج بلغ حوالي 42.6 مليار دولار تلتها الإمارات بحوالي 41.6 مليار دولار، فالجزائر بحوالي 18.9 مليار دولار، ثم قطر بحوالي 18.1 مليار دولار، ومصر بحوالي 14.4 مليار دولار، وتراوحت القيمة المضافة لقطاع البناء والتشييد بين 5 إلى أقل من 10 مليار دولار في كل من العراق، عُمان، المغرب، السودان، وساهم القطاع باستثمارات تراوحت بين مليار وأقل من خمسة مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الكويت، البحرين، لبنان والأردن، وكانت مساهمة القطاع أقل من مليار دولار في بقية الدول العربية، الملحق (6/4).

لاتزال حركة البناء والتشييد تحت تأثير الانخفاض الحاد في أسعار النفط بخاصة في الدول المصدرة للنفط الخام مقارنةً بمعدلاتها قبل عامين، مع ذلك تظل الأفضل بالمقارنة مع الدول العربية غير النفطية. وفي بعض الدول العربية تأثرت حركة البناء والتشييد نتيجة الصراعات والحروب التي تعانيها، ومع ذلك المعدل المتوسط لنمو أو لحجم قطاع البناء والتشييد لايزال إيجابياً بفضل النهضة الحضرية النشطة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول شمال أفريقيا والأردن.

صناعة الإسمنت

اجتمعت لهذه الصناعة كل مقومات الانتاج كوفرة المواد الأولية، ونمو الطلب على سلعة الإسمنت، وتوفر التمويلات الاستثمارية والخبرة. وبفضل ذلك تجاوزت أعداد المصانع الـ 60 مصنعاً وبطاقة انتاجية تصميمية بلغت حوالي 348.5 مليون طن في العام وبلغ الإنتاج العربي في عام 2015 حوالي 236.7 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 8.1 في المائة، وساهمت صناعة الإسمنت في تغطية حوالي 95 في المائة من الطلب المحلي، وتوزعت الزيادة في إنتاج الإسمنت بين عدد من الدول العربية هي موريتانيا، الجزائر، السودان، العراق، عُمان، السعودية، الكويت، مصر، المغرب. ويتركز انتاج الإسمنت في عدد من الدول العربية، حيث يمثل إنتاج السعودية حوالي 25.2 في المائة من الإنتاج الكلي للدول العربية يليها مصر بنسبة 21.8 في المائة والجزائر بنسبة 11.2 في المائة. وفي الوقت نفسه نما الطلب على الإسمنت بين عامي 2014 و2015 في بعض الدول العربية حيث نما بمعدل 20 في المائة في جيبوتي و13 في المائة في موريتانيا و11 في المائة في السودان، الملحق (7/4).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الأسمنت في الدول العربية (2015)

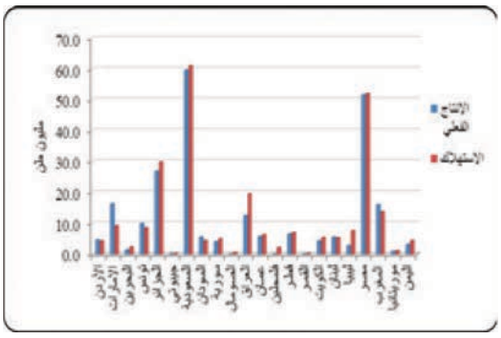

المصدر: الملحق (7/4).

تُظهر مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الإسمنت في الدول العربية، أن الطاقات التصميمية لمصانع الإسمنت في الدول العربية تغطي كل الطلب المحلي، إلا أن عدم تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارية البينية لسلعة الإسمنت، وارتفاع تكاليف بعضها أو تعطلها لظروف الحروب الأهلية أفضى إلى اللجوء للخارج لتغطية الطلب في الكثير من البلدان العربية، وبالتالي تعطل جزء من الطاقات الإنتاجية العربية إذ بلغت نسبة التشغيل للمصانع القائمة حوالي 68 في المائة.

صناعة الحديد والصلب

تُعد صناعة الحديد الصلب من الصناعات الواعدة في الدول العربية، وقد بلغ إنتاجها في عام 2016 حوالي 19.4 مليون طن بتراجع بلغ حوالي 2.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2015. ويعود سبب هذا التراجع إلى المنافسة الخارجية الشديدة. وتتصدر كل من السعودية (5.5 مليون طن)، ومصر (5 مليون طن)، والإمارات (3.1 مليون طن)، وقطر (2.5 مليون طن)، وسلطنة عُمان (1.5 مليون طن) مجموعة الدول العربية المنتجة للحديد الصلب وحديد التسليح والبناء.

وتتوزع الكميات الباقية على التوالي بين كل من المغرب، ليبيا، الجزائر، الأردن، تونس، موريتانيا وسوريا. وتشير التوقعات أن يصل إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الحديد الصلب في العام 2017 حوالي 24 مليون طن وفي دول شمال إفريقيا حوالي 17 مليون طن في الوقت ذاته سيرتفع الطلب على الحديد الصلب في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2017 إلى حوالي 26 مليون طن وسيرتفع الطلب في دول شمال إفريقيا ليصل في العام 2017 إلى حوالي 18 مليون طن [1]، الملحق (8/4).

وتبلغ حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد حوالي 50 كجم للفرد مقابل 350 كجم للفرد على المستوى العالمي. وقد شهدت صناعة الحديد والصلب العالمية في السنوات الأخيرة تغيرات كبيرة في تقنيات وكميات الإنتاج والتصنيع والأسعار وتأثرت بفعلها خطط وبرامج وتنافسية صناعة الحديد والصلب العربية. وتراجعت الأسعار في العام الماضي نتيجة ارتفاع معدلات الانتاج والتنافس العالمي.

صناعة الأسمدة

شهد إنتاج وتصدير الأسمدة في الدول العربية خلال السنوات الماضية نمواً قياسياً، بفضل وفرة المواد الخام من الغاز الطبيعي وصخر الفوسفات والبوتاس. حيث تعززت المكانة العالمية لصناعة الأسمدة العربية في أسواق اليوريا، صخر الفوسفات، حامض الفوسفوريك، فوسفات الأمونيوم والسوبر فوسفات الثلاثي، بجانب الأمونيا والكبريت، وتأثرت أسعار الأسمدة بانخفاض أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. وإجمالاً تواجه صناعة الأسمدة تحديات شتى أهمها متغيرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، وتباطؤ النمو الاقتصادي والتوسع في إنتاج الأسمدة، وإنتاج البدائل، والمنافسة، الملحق (9/4) و(10/4).

ساهمت الدول العربية في عام 2015 بنسبة 21 في المائة من الانتاج العالمي لفوسفات الأمونيوم الثنائي DAP، و37 في المائة من حجم تجارته العالمية، وبنسبة 25 في المائة من الإنتاج العالمي لصخر الفوسفات و64 في المائة من التجارة العالمية، و58 في المائة من سوق حامض الفوسفوريك العالمي، و34 في المائة من التجارة العالمية لليوريا، و16 في المائة من الإنتاج العالمي للكبريت، 30 في المائة من حجم تجارته العالمية فضلاً عن 42 في المائة و7 في المائة من الأسواق العالمية للسوبر فوسفات الثلاثية والبوتاس على التوالي [2].

وتظهر أهم مؤشرات الإنتاج والتصدير العربي من الأسمدة أن الإنتاج يتركز في الدول المنتجة للنفط والغاز والفوسفات. فقد بلغ انتاج الدول العربية من الأمونيا في العام 2015 حوالي 9 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي و19 في المائة من تجارة السوق العالمية وتوزع الإنتاج بين الدول العربية السعودية، قطر، مصر، الجزائر، عُمان والإمارات.

ويمثل إنتاج الدول العربية من اليوريا في عام 2015 حوالي 12 في المائة من الإنتاج العالمي و34 في المائة من تجارتها العالمية، ويتركز الإنتاج العربي منها في قطر، السعودية، مصر، الإمارات وعُمان على التوالي.

ويعد المغرب الرائد عربياً في إنتاج وتصدير صخر الفوسفات إذ بلغت مساهمته حوالي 55 في المائة من الإنتاج العربي يليه على التوالي الأردن، السعودية، ومصر التي شهدت في عام 2016 توسعاً كبيراً في صناعة الأسمدة بكلفة بلغت حوالي 2 مليار دولار.

ومن الفوسفات المصنع حامض الفوسفوريك P2O5 بلغت حصة الدول العربية 16 في المائة من الإنتاج العالمي ومن السوبر فوسفات الثلاثي

[1] الاتحاد العربي للحديد والصلب، وثائق اجتماع الجزائر 2015.

[2] الاتحاد العربي للأسمدة: التقرير الإحصائي السنوي للأسمدة، للعام 2015، ص93.

TSP شكلت المساهمة العربية 29 في المائة من الإنتاج العالمي و42 في المائة من سوق التجارة العالمية. وتعد الأردن المنتج العربي الوحيد للبوتاس وبحصة بلغت 6 في المائة من الإنتاج العالمي و7 في المائة من تجارته العالمية. وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 16 في المائة من الإنتاج العالمي للكبريت.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

شهد إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2016 تراجعا بنحو 178 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2015، ليصل إلى 9.12 مليون برميل يومياً. وهو ما يمثل نسبة حوالي 10.0 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 91.61 مليون برميل يومياً في عام 2016. ويُعزى هذا الانخفاض الى إغلاق مصفاتي "بيجي" بطاقة 310 ألف ب/ي، و"القيارة" بطاقة 14 ألف ب/ي في جمهورية العراق، على الرغم من الزيادة التي سجلت نتيجة تشغيل مشروع "راس لفان-2" الذي يتضمن مضاعفة الطاقة التكريرية للمصفاة "رأس لفان" القائمة في دولة قطر بمقدار 146 ألف ب/ي. وبذلك ينخفض عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2016 إلى 63 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، الجزائر، مصر، ليبيا، الإمارات، والكويت.

وعلى مستوى الدول، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنسبة 31.9 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية خلال عام 2016، يليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12.3 في المائة، ثم دولة الكويت في المرتبة الثالثة بنسبة 10.3 في المائة، الملحق (11/4) والشكل (4).

الشكل (4): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية (2016)

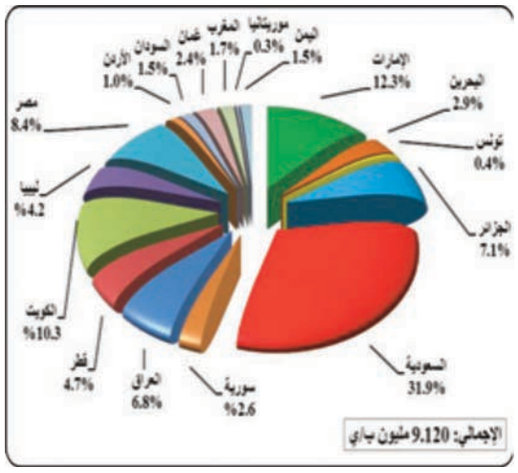

المصدر: الملحق (11/4).

تمثل كمية النفط المكرر يومياً في عام 2016 حوالي 36.2 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية التي تشهد نمواً متسارعاً في الطلب المحلي على المنتجات النفطية، حيث بلغ متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية نحو 6.6 برميل في عام 2016.

وتواجه معظم مشاريع إنشاء المصافي الجديدة وتطوير المصافي القائمة في بعض الدول العربية قيد التنفيذ، بعض المعوقات التي تؤدي إلى تأخير إنجازها في المدد المحدد لها وتتوزع تلك المعوقات بين معوقات فنية، وإجرائية، وتمويلية وأمنية، جدول (2).

الجدول رقم (2)
حالة مشاريع إنشاء المصافي الجديدة في الدول العربية (2016)

الدولة	المشروع	الطاقة التكريرية (ألف برميل/ يوم)	حالة المشروع 2015	حالة المشروع 2016
الإمارات	الفجيرة	200	إنشاء	إنشاء
الجزائر	بيسكرة	100	إنشاء	إنشاء
	غورادية	100	تصاميم هندسية	تصاميم هندسية
	حاسي مسعود	100	تصاميم هندسية	تصاميم هندسية
السعودية	جازان	400	إنشاء	إنشاء
سورية	الفرقلس	140	تأجيل	تأجيل
العراق	الناصرية	300	متوقف	متوقف
	كربلاء	140	توقيع عقد الإنشاء	توقيع عقد الإنشاء
	ميسان	150	متوقف	متوقف
	كركوك	150	متوقف	متوقف
الكويت	الزور	615	إنشاء	إنشاء
ليبيا	طبرق	300	متوقف	متوقف
	أوباري	50	متوقف	متوقف
مصر	العين السخنة	240	دراسة أولية	دراسة أولية
السودان	بورت سودان	100	تأجيل	تأجيل
عُمان	الدقم	230	دراسة أولية	دراسة أولية
المغرب	الجرف الأصفر	200	تأجيل	تأجيل
اليمن	رأس عيسى	160	تأجيل	تأجيل
	حضرموت	50	تأجيل	تأجيل

المصدر: منظمة أوابك، تقرير الامين العام السنوي لعام 2016.

الصناعات البتروكيماوية

لم يعرقل انخفاض أسعار النفط إنشاء المشروعات الاستراتيجية العملاقة للبتروكيماويات في الدول العربية، نظراً لامتلاك الحكومات هذه المشروعات بالكامل أو بنسب كبيرة منها وهو ما يخفف من أثار انخفاض أسعار النفط وتوفير الاستثمارات المطلوبة بسهولة، أما فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمبرمج تنفيذها فقد تم تأجيل تنفيذها حتى تتعافى أسعار النفط.

وفيما يلي أهم التطورات التي شهدتها صناعة البتروكيماويات في بعض الدول العربية خلال عام 2016:

أعلنت شركة "أرامكو" السعودية في شهر فبراير 2016 أن نسبة الإنجاز الكلي في مجمع صدارة بالجبيل بلغت حوالي 98 في المائة، ويُعد هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته 20 مليار دولار، أكبر مجمع بتروكيماويات في العالم يتم بناؤه في مرحلة واحدة. ويتكوّن من 26 مصنعاً منها 14 مصنع تنتج منتجات بتروكيماويات مُتخصصة لم تُنتج في المملكة من قبل. كما وقعت "أرامكو" السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك"، في شهر يوليو 2016 اتفاقاً مبدئياً مشتركاً لإنشاء أول مجمع متكامل لتحويل النفط الخام إلى منتجات بتروكيماوية في المملكة بهدف التعاون من أجل توحيد الجهود. يذكر أن شركة سابك أعلنت عام 2014 عن بدء تنفيذ الدراسات الاقتصادية للمشروع والذي يهدف إلى تحويل حوالي 10 مليون طن سنوياً من النفط إلى كيماويات، وذلك بهدف الاستفادة من تنويع اللقيم المتوفر بالمملكة والمستخدم في صناعة البتروكيماويات.

وفي قطر، أعلنت شركة صناعات قطر، عن مخططاً لتوسعات صناعة البتروكيماويات من لقيم الإيثان المتوفر، والشركة بصدد إجراء دراسات الجدوى التفصيلية اللازمة واعتماد أفضل الخيارات، وستتم هذه الدراسة بالتعاون مع شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) بما يعود عليها وعلى القطاع بالفائدة.

وأعلنت الكويت في شهر يناير 2016 عن دراسات بدائل لمشروعات إنتاج البولي بروبلين، وإنتاج العطريات، ومجمع (أوليفينات III)، حيث سيتم إنشاء المشروع في المنطقة المجاورة لمصفاة الزور الجديدة، هذا وقد أعلنت عن عزمها إنشاء شركة جديدة لتتولى إدارة مشروعات التكامل بين مصفاة التكرير والبتروكيماويات في المنطقة الجنوبية (الزور) وتبلغ التكلفة الاستثمارية لمصفاة الزور حوالي 16 مليار دولار، بينما استثمارات مجمع البتروكيماويات حوالي 10 مليارات دولار.

وفي مصر، افتتحت شركة موبكو في شهر مايو 2016 التوسعات الجديدة لمجمع الأسمدة في دمياط وذلك ببدء تشغيل خطى الإنتاج 2 و3 ليرتفع اجمالي انتاج الخطوط الثلاثة بمصنع موبكو للأسمدة إلى حوالي 2 مليون طن سنوياً من أسمدة اليوريا بدلاً من 650 ألف طن، بالإضافة إلى فائض من الأمونيا يقدر بحوالي 120 ألف طن سنوياً تسهم في تغذية مصانع الأسمدة الأخرى. بلغت التكلفة الاستثمارية للتوسعات الجديدة حوالي 2 مليار دولار، ويذكر أن اجمالي إنتاج مصر من اليوريا بعد تشغيل توسعات موبكو بلغ حوالي 6 ملايين طن سنوياً، في حين تقدر احتياجات السوق المحلي من أسمدة اليوريا بحوالي 4 ملايين.

وفي سلطنة عُمان، أعلنت مؤسسة البترول الوطنية الكويتية في شهر يونيو2016 عن توقيع مذكرة تفاهم لمشروع مصفاة الدقم وهو مشروع متكامل مشترك بين البلدين في مجال التكرير وإنتاج البتروكيماويات، بطاقة تكريرية تبلغ 250 ألف برميل يوميا من مزيج النفط الخام الكويتي والعماني بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 8 مليار دولار. ويقع مشروع المصفاة ومجمع الصناعات البتروكيماوية في قلب المنطقة الاقتصادية الخاصة بولاية الدقم في محافظة الوسطى - جنوب شرق سلطنة عمان، ويذكر أنه تم الانتهاء من الأعمال المتعلقة بتمهيد وتسوية موقع المصفاة، فيما من المتوقع أن يتم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي خلال الربع الثاني من عام 2017، جدول (3).

جدول (3)
أهم المشروعات المعلن عنها في بعض الدول العربية
(2016 – 2020)

المالك	المشروع	البلد	الطاقة الانتاجية	تاريخ بدء التشغيل
الصناعات البتروكيماوية (PIC)	مشروع الأوليفينات III	دولة الكويت	مليون طن/سنه	2020
إيكويت للبتروكيماويات	توسعات الشعيبة لإنتاج البولي إيثيلين	دولة الكويت	100.000 طن /سنه	2016
صلالة للميثانول	صلالة للأمونيا	سلطنة عمان	365.000 طن/سنه	2017
عمان العالمية للصناعات البتروكيماوية	ميناء صحار حمض التيرفثاليك النقي	سلطنة عمان	1.1 مليون طن/سنه	2017
عمان لتكرير النفط والصناعات البترولية	مصنع الإيثيلين	سلطنة عمان	900.000 طن/سنه	2019
صدارة للكيماويات	مجمع البتروكيماويات	المملكة العربية السعودية	3 مليون طن/ سنه	2016
بترو رابغ	رابغ II	المملكة العربية السعودية	300 ألف طن سنوياً بولي إيثيلين	2016
وادي الشمال للفوسفات	مدين لإنتاج الأمونيا	المملكة العربية السعودية	1.1 مليون طن سنوياً	2016
سابك/ميتسوبيشي	مشروع الجبيل لإنتاج PMMA (بولي ميثيل ميثا إكريلات)	المملكة العربية السعودية	40.000 طن/سنة	2017
سابك/ميتسوبيشي	مشروع الجبيل لإنتاج MMA (ميثيل ميثا إكريلات)	المملكة العربية السعودية	250.000 طن/سنة	2017
سابك / أرامكو	تحويل النفط إلى بتروكيماويات	المملكة العربية السعودية	10 ملايين طن سنوياً من النفط إلى بتروكيماويات	غير محدد
أبو ظبي للكيماويات	مشروع تكامل للعطريات	الإمارات العربية المتحدة	1.4 مليون طن	2019
مجموعة بيتركسو	بيتركسو فجيرة للوقود الحيوي	الإمارات العربية المتحدة	مليون طن/ سنه	2018

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الامين العام السنوي لعام 2016.

صناعة السيارات

بالرغم من مرور أكثر من 145 عاماً على بدء إنتاج السيارات في العالم وحوالي 60 عام على انطلاق مساعي تصنيع السيارات في الدول العربية، فإن المساعي والجهود المبذولة بهذا الشأن لا تزال عند بداياتها والتي تتمثل في إنشاء معامل تجميع بعض السيارات الأجنبية الصنع في بعض الدول العربية، وفي وقت تجاوز الإنتاج العالمي من السيارات في عام 2015 الـ 90 مليون سيارة، إلا أن الإنتاج العربي من السيارات بذات العام لم يتعدى حوالي 0.38 في المائة من الإنتاج العالمي ومجرد خطوط تجميع لسيارات أجنبية.

بدأت جهود تصنيع السيارات في الدول العربية في الخمسينات من القرن الماضي وبعد عقود طويلة من التطور البطيء شهدت صناعة السيارات في المغرب ومصر والجزائر وتونس قدراً من التطور حيث بلغ إنتاج (تجميع) الدول العربية من السيارات في العام 2015 وفقاً لتقرير المنظمة الدولية لصانعي السيارات حوالي 345 ألف سيارة، توزعت بين المغرب 83.3 في المائة، ومصر 10.5 في المائة، و 6 في المائة الجزائر، ودون 1 في المائة في تونس، وتشكل سيارات رينو وبيجو أساس صناعة تجميع السيارات في المغرب، التي أصبحت المصدر العربي الأول للسيارات، وتجاوزت قيمة صادرات المغرب من السيارات قيمة صادراتها من الفوسفات لتحتل المركز الأول في الصادرات الصناعية للمغرب، وتتمثل خطة المغرب في هذا المجال زيادة الإنتاج حتى عام 2020 ليصل إلى مليون سيارة.

تعتزم السعودية إنشاء منطقة صناعية لصناعة السيارات بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 400 ألف سيارة وتعمل سوريا مع إيران لإعادة تشغيل مصنع السيارات المتوقف، كما تسعى الجزائر لمضاعفة إنتاجها من السيارات مع شركات هونداي، بيجو، مرسيدس وتنتج السودان سيارة جياد، ولدى كل من الإمارات، الأردن برامج للبدء بإنتاج تجميعي للسيارات، وتسعى العراق لإعادة تشغيل مصنع تجميع السيارات المتوقف منذ سنتين.

تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق المهمة للاستثمار في مجال صناعة السيارات، حيث تشكل نسبة بين 15 إلى 20 في المائة من إجمالي استهلاك السيارات العالمي، وسوق بهذا الحجم يوفر بيئة مواتية لتنمية صناعة السيارات في الوطن العربي.

صناعة السياحة في الوطن العربي

يمتلك الوطن العربي مقومات سياحية كبيرة، في مجالات السياحة الأثرية، والدينية، والعلاجية، والطبيعية، والترفيهية، وبما يؤهله ليكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح، حيث لديه 70 موقعاً مدرج ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو موزعة بين مواقع ثقافية وأخرى طبيعية.

وتلعب السياحة دوراً هاماً في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة كما تساهم في توفر النقد الأجنبي، وتنشيط الاستثمار في التنمية الريفية والحفاظ على الصناعات الحرفية التقليدية وتوفير الخدمات ومصادر الدخل في المجتمعات المحلية، وتعد من المجالات التي توفر فرص العمل والدخل، إذ أن كل غرفة فندقية توفر بين 5-10 فرص عمل.

بلغت عائدات السياحة في 10 دول عربية عام 2015 نحو 57.6 مليار دولار وتمثل حوالي 3.8 في المائة من إجمالي عائدات السياحة العالمية البالغة نحو 1.5 ترليون دولار بذات العام، حيث أضحت صناعة السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات النمو التي تحققت في هذا النشاط معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية، الزراعة والصناعة. وتجاوزت من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملة الصعبة معظم قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية والغازية. وتشكل السياحة مصدر مهم من مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وموارد النقد الأجنبي وتشغيل قوة العمل في الكثير من البلدان العربية النشطة سياحياً، وبخاصة مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، والبحرين، وتونس، والأردن ولبنان.

عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية

ارتفع عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية، من حوالي 51 مليون سائح عام 2005 إلى حوالي 75 مليون سائح عام 2013، أكثر من 80 في المائة منهم تركزوا في ست دول هي بالترتيب، الإمارات، السعودية، المغرب، مصر، البحرين، تونس. وتختلف المقاصد السياحية، وجنسيات السواح، وعوامل الجذب من بلد لآخر، والملاحظ ارتفاع معدلات نمو الإقبال السياحي على دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ ارتفع عدد السياح الوافدين إلى الإمارات من 973 ألف سائح عام 1990 إلى حوالي 15 مليون سائح عام 2014 ويعود ذلك إلى ازدهار الحركة التجارية والترفيهية في مدينة دبي. وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية من حيث مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ عدد السياح الذين استقبلتهم المملكة العربية السعودية عام 2014 نحو 17.5 مليون سائح نصفهم زيارات دينية (حج وعمرة) تليها المغرب، ومصر، والبحرين، وتونس، ولبنان، وقطر.

الاستثمار في صناعة السياحة

شهدت صناعة السياحة في الدول العربية معدلات نمو متسارعة وأن بتفاوت، وشملت مختلف مستويات الفندقة ومراكز الترفيه والتغذية والعلاج والرياضة والنقل، بل ونشوء مدن سياحية متكاملة. وشكل النشاط السياحي مجالاً لاستقطاب فعال للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، حيث تراوحت نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي في الدول العربية بين 6 في المائة و30 في المائة في وقت كان المتوسط العالمي 9.5 في المائة.

تحديات التنمية السياحية

يواجه النشاط السياحي في الوطن العربي جملة من التحديات تتمثل في ضعف البنية الأساسية والخدمات السياحية في عدد من الدول العربية، ومن تعقيدات في إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول للسياح على أن التأثير الأقوى على السياحة في المنطقة العربية جاء نتيجة تحديات التطرف والإرهاب في بعض الدول العربية، حيث تراجعت بحدة مؤشرات النشاط السياحي في دول مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا، وبشكل أقل في دول عربية أخرى كمصر، وتونس ولبنان وغيرها. وتشير تقديرات منظمة السياحة العربية عام 2015 إلى أن الخسائر التي تكبدتها السياحة في الدول العربية جراء الإرهاب قد بلغت حوالي 30 مليار دولار.

تتوفر في بعض الدول العربية المقومات الأساسية لازدهار النشاط السياحي من حيث المواقع الطبيعية والأثرية والدينية والثقافية بالإضافة إلى البنية الأساسية اللازمة، وفي البعض الآخر تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في البنية الأساسية، وتطوير التشريعات والنظم، وتوفير الأمن والبيئة المواتية، وتحديث الخدمات السياحية ويمكن للتعاون العربي في هذا القطاع أن يساهم في تنمية النشاط السياحي العربي بوجه عام.

التعاون العربي

التعاون العربي في المجال الاقتصادي بوجه عام والصناعي بوجه خاص، عملية مستمرة تدفعها المصالح المشتركة الثنائية منها والجماعية، وبطرق تلقائية ومنظمة، وتلعب في ذلك دوراً مهماً جهود قطاع الأعمال والمنظمات العربية والحكومات دوراً مهماً في هذا المجال، وهذه الجهود على أهميتها لا تزال دون الطموحات والفرص الكبيرة الممكنة، ومن أهمها فرص الاستثمار العربي البيني بما فيها الاستثمار البيني في القطاع الصناعي الاستخراجي والتحويلي.

تشير إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى بلوغ الاستثمارات العربية البينية للفترة 2010 – 2016 حوالي 112.8 مليار دولار منها حوالي 50.1 مليار دولار استثمارات عقارية و13.8 مليار دولار استثمارات بينية في إنتاج الفحم والنفط والغاز الطبيعي، و8.6 مليار دولار في قطاع الفندقة والسياحة، و5.5 مليار دولار في قطاع إنتاج الأغذية والتبغ وحوالي 5 مليار دولار في الخدمات المالية والبنكية وحوالي 4.9 مليار دولار في قطاع الطاقة الكهربائية وحوالي 4.3 مليار دولار في مجال الاتصالات وحوالي 4.2 مليار دولار في مجال المعادن، ونحو 2.5 مليار دولار استثمارات في مجال

البناء والتشييد وبلغت الاستثمارات البينية في إنتاج المواد الخام حوالي 2.5 مليار دولار فيما شكلت الاستثمارات في قطاع الكيماويات حوالي 2.0 مليار دولار وفي مجال خدمات الترفيه حوالي 1.5 مليار دولار. بلغ الاستثمار البيني في إنتاج السلع الاستهلاكية حوالي 1.4 مليار دولار وفي التخزين بلغ حجم الاستثمارات البينية حوالي 1.3 مليار دولار وحوالي 1.2 مليار دولار حجم الاستثمارات في قطاع الصحة وحوالي 1.0 مليار دولار في قطاع الخدمات التجارية، وفي قطاع الأدوية بلغت الاستثمارات البينية حوالي 744 مليون دولار وحوالي 697 مليون دولار في الصناعات البلاستيكية ونحو 690 مليون دولار في قطاع النقل و480 مليون دولار في مجال الخدمات الالكترونية والاتصالات وفي صناعة الورق والطباعة والتغليف بلغت الاستثمارات البينية زهاء 275 مليون دولار، وفي صناعة وصيانة الآلات والمعدات حوالي 255 مليون دولار، وفي صناعة السيراميك والزجاج بلغت حوالي 189 مليون دولار، وفي مكونات السيارات 45 مليون دولار، وبلغت في مجالات الفضاء والدفاع 35 مليون دولار، و28 مليون دولار في مجال البيو تكنولوجيا تليها استثمارات بينية في مجالات صناعية محدودة. ويمكن مضاعفة التعاون الصناعي البيني، إذا فعّلت منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتم التركيز على الصناعات ذات المزايا النسبية وسهلت حركة الاستثمارات الصناعية بين الدول العربية.

وبالرغم من أن هذه الاستثمارات الموجهة للصناعة كانت على مدار سبع سنوات وبمتوسط سنوي قدره حوالي 16 مليار دولار في العام، فإنها لا ترتقي إلى المستويات المأمولة والممكنة على المستوى العربي الكلي. وعلى مستوى الدول العربية تفاوتت مستويات الجذب الاستثماري البيني في مجال الصناعة وتعد مصر، والسعودية، وعُمان، والإمارات، والعراق، الأردن، قطر، البحرين، الجزائر، والمغرب، لبنان، السودان، الأكثر استقطاباً للاستثمارات البينية العربية في مجال الصناعة. والبلدان العربية الأكثر مساهمة في الاستثمارات الصناعية العربية البينية هي السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، مصر.

شكلت نسبة الاستثمارات الصناعية من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (2010 – 2016) حوالي 58.7 في المائة توزعت بين الأفرع الصناعية الأساسية بحيث شكلت نسبة الصناعات الاستخراجية منها حوالي 25.5 في المائة، وصناعة الفندقة والسياحة حوالي 16.4 في المائة، والبقية حوالي 58.1 في المائة كانت في الصناعات التحويلية المختلفة وأبرزها مجال العقارات.

إن حركة الاستثمار البينية العربية كانت ولاتزال وستستمر أحد أهم محركات التنمية المحلية والعربية، وستظل ركن من أركان سياسات الإصلاح والتنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية الغنية منها والفقيرة، ويعد هذا التوجه مكون أساسي من مكونات وبرامج الإصلاح الاقتصادي الوطنية في الدول العربية الساعية إلى تنويع اقتصاداتها وتوفير فرص عمل ودخل جديدة لمواطنيها، وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز استقرارها السياسي والاقتصادي.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسيتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم

يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 58.8 في المائة عام 2012 إلى حوالي 55.4 في المائة عام 2016. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 18.2 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة عام 2016، كما انخفضت نسبة مساهمة دول أوروبا من حوالي 23.7 في المائة إلى حوالي 22.1 في

المائة، ونسبة مساهمة دول شرق آسيا من حوالي 14.7 في المائة إلى حوالي 13.8 في المائة، خلال تلك الفترة. في المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة الدول النامية من حوالي 41.2 في المائة عام 2012 إلى حوالي 44.6 في المائة عام 2016. قد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً لدول آسيا والمحيط الهادئ، واهمها الصين، من حوالي 29.4 في المائة إلى حوالي 33.9 في المائة، واستقراراً لدول أفريقيا عند حوالي 1.9 في المائة، مع تراجع طفيف لدول أمريكا اللاتينية من حوالي 6.9 في المائة إلى حوالي 5.8 في المائة، خلال الفترة 2012- 2016. ويُعزى ذلك الارتفاع في مجموعة الدول النامية إلى التوسع في الاستثمارات الصناعية في تلك الدول لتمتعها بعوامل الجذب كقوة العمل المدربة وانخفاض تكلفة العمل وتوفر البنى الأساسية والسوق الاستهلاكية الواسعة، الجدول (4).

الجدول (4)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
(2012 – 2016)

السنة	الدول الصناعية					الدول النامية				
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا	دول أخرى	المجموع
2012	18.2	23.7	14.7	2.2	**58.8**	29.4	6.9	1.9	3.0	**41.2**
2013	18.0	23.1	14.5	2.2	**57.8**	30.5	6.9	1.9	2.9	**42.2**
***2014**	17.8	22.6	14.3	2.3	**57.0**	31.5	6.6	2.0	2.9	**43.0**
****2015**	17.7	22.3	14.0	2.3	**56.3**	32.7	6.2	1.9	2.9	**43.7**
****2016**	17.4	22.1	13.8	2.1	**55.4**	33.9	5.8	1.9	3.0	**44.6**

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2017.
(*) بيانات أولية.
(**) تقديرات.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي

بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (2012 – 2014)، حوالي 13.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 14.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 29.2 في المائة بالنسبة للصين، وحوالي 11.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.5 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها.

وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً طفيفاً بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2013 مقارنة بعام 2012، واستقراراً في عام 2014، بينما تراجعت خلال عامي 2013 و2014 عن مستواها في عام 2012 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين. وقد ارتفعت تلك النسبة خلال عامي 2013 و2014 بالنسبة للدول النامية الأخرى، مقارنة بعام 2012، كما ارتفعت بالنسبة للدول العربية خلال عام 2014، الجدول (5).

الجدول (5)
مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول
(2012 – 2014)

(نسب مئوية)

الدولة	2012	2013	2014*
الدول الصناعية			
- أمريكا الشمالية	12.0	11.9	11.9
- الاتحاد الاوروبي	13.9	13.9	13.8
- شرق أسيا	19.5	19.6	19.7
- مجموعة الدول الصناعية	13.8	13.6	13.6
الدول الصناعية الناشئة	14.6	14.3	14.2
الصين	30.2	29.2	28.2
الدول النامية الاخرى	11.6	11.7	11.9
الدول العربية	9.4	9.3	9.7

المصدر: منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (2017)، "الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية ".

(*) بيانات أولية.

صادرات الصناعة التحويلية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 120.8 مليار دولار وشكلت حوالي 14.7 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2015. وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 37.1 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 30.7 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات بحوالي 19.9 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 15.2 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.5 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 69.6 في المائة ثم المغرب بحوالي 69.4 في المائة، الملحق (12/4).

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية

استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية خلال الفترة (2014-2015)، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن خمس عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية، والملابس، والمنتجات الإسمنتية، والمنتجات الحديدية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية، الملحق (13/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر التخصص لبلاصا، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل على أن للدولة ميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2015، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ولبنان، والمنسوجات والملابس الجاهزة في الأردن وتونس والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في سورية والأردن والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين والإمارات، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في سورية وجيبوتي، الجدول (6).

الجدول (6)
مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2015)

المنتج	الدولة وقيمة المؤشر
الأسمدة	الأردن: 29.9، المغرب: 23.4، لبنان: 6.7
المنسوجات والملابس الجاهزة	الأردن: 12.4، تونس: 11.6، المغرب: 6.8
الكيماويات غير العضوية	المغرب: 12.0، الأردن: 6.7، تونس 2.9
الملح والكبريت	سورية: 34.1، الأردن: 30.2، المغرب: 23.6
صناعة الأسماك	موريتانيا: 42.1، المغرب: 7.9، اليمن: 6.6
الألمنيوم	البحرين: 16.7، الإمارات: 3.7
منتجات الحديد الخام	موريتانيا: 53.2، البحرين: 3.1
الجلود	سورية: 21.1، جيبوتي: 10.1

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO.

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاصا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2014 و2015 بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يمكن ذكر الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة للكيماويات غير العضوية في تونس من 5.0 في عام 2014 إلى 2.9 في عام 2015، وبالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 13.4 إلى 6.6 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في الكيماويات غير العضوية في تونس وفي صناعة الأسماك في اليمن. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع الكبير لقيمة مؤشر بلاصا بالنسبة للألومنيوم في الإمارات من 1.3 في عام 2014 إلى 3.7 في عام 2015، وبالنسبة للجلود في سورية من 13.4 إلى 21.1 خلال الفترة ذاتها.